

عمادة البحث العلمي والدراسات العليا
مركز الدراسات المستقبلية وقياس الرأي

الطبقة الوسطى الفلسطينية
إلى أين ؟

إعداد
أ. د. عبد العزيز علي خزاعلة

جامعة القدس المفتوحة

عمادة البحث العلمي والدراسات العليا

مركز الدراسات المستقبلية وقياس الرأي

فلسطين / رام الله

ص.ب 1804

ت: 2971246 / 02 - 2959164 / 02

ف : 2989315 / 02

البريد الالكتروني: fssc@qou.edu

تصميم وإخراج فني

مركز الإنتاج الفني (mpc)

رام الله- فلسطين

1435هـ - 2014م

مقدمة:

تواجه الباحث عند تحليله للبنية الطبقية في المجتمع العربي عامة، والمجتمع الفلسطيني خاصة صعوبات عدة نظرية ومنهجية، فالاتجاهان الماركسي والوظيفي في دراسة الطبقات الاجتماعية ظهرا لتفسير التحول الكبير الذي حدث في أوروبا منذ القرن التاسع عشر، ومعلوم أن مجتمعات العالم الثالث، ومنها المجتمع العربي، ليست محكومة في تحولاتها بالضرورة بمسار المجتمعات الغربية، ولا هي بالضرورة في موضع قياسي معياري معها. من هنا تكتسب مفاهيم ومصطلحات أفرزها التطور التاريخي الأوروبي مثل: الاقطاع والرأسمالية والبرجوازية والبرولتياريا والطبقة الوسطى وغيرهما، معاني ومضامين مختلفة عن مضامينها الاوروبية[1].

ويمكن تلخيص الصعوبات النظرية والمنهجية، التي تواجه الباحث عند رسم الملامح الطبقية العامة للمجتمع الفلسطيني، بتعدد أسس التمييز الطبقي ومعاييره، وتعايش التكوينات الاجتماعية التقليدية الموروثة، جنباً إلى جنب مع التكوينات الاجتماعية الحديثة، والتي تقوم على إنجازات مكتسبة حيث يعكس كل منها تشكيلة طبقية مختلفة عن النمط الآخر، إضافة إلى الازدواجية في المهنة، حيث نجد أعداداً كبيرة من العاملين يشغلون أكثر من مهنة. كذلك توجد سيولة وميوعة طبقية، تجعل الحديث عن فئات أو شرائح طبقية متميزة أو متبلورة _ لا سيما الطبقة الوسطى _ أمراً بالغ الصعوبة[2]، الأمر الذي يجعل من الصعوبة الاعتماد على مؤشر معين في رسم الخريطة الطبقية[3].

وفي ضوء ذلك، فإن مشكلة الدراسة تتمحور حول تحديد مفهوم الطبقة الوسطى الفلسطينية الحديثة من حيث خصائصها وحجمها وأدوارها، إضافة الى استشراف مستقبل الطبقة الوسطى الفلسطينية، من حيث فئاتها الصاعدة وأدوارها السياسية، كما ستحاول الدراسة التنبؤ بالمشكلات التي قد تواجهها الطبقة الوسطى الفلسطينية.

ومنهجياً، فقد تم اللجوء إلى استخدام الأسلوب الوصفي التفسيري الذي يغلب عليه الطابع الكيفي أكثر من الطابع الكمي، ولم تنحصر أهداف البحث في مجرد جمع البيانات والمعلومات عن واقع الطبقة الوسطى الفلسطينية، بل قُدِّمت تفسيرات واستخلاصات ذات دلالة عن واقع الطبقة الوسطى ومستقبلها، وعليه فإن الأسلوب الوصفي التفسيري لواقع الطبقة الوسطى الفلسطينية، قد سمح برؤية الواقع الحالي للطبقة الوسطى بقدر أكبر من الاتساع والعمق، وحيث إن الطبقة الوسطى الفلسطينية هي انعكاس لواقع فلسطيني متغير، وتتأثر بالظروف المحلية والدولية، فإن ذلك قد يسمح لنا باستشراف مستقبل الطبقة الوسطى الفلسطينية، بالاستناد إلى التغيرات التي يمكن أن تطرأ على المجتمع ككل وعلى طبقاته الاجتماعية.

أولاً- واقع الطبقة الوسطى الفلسطينية:

1- مفهوم الطبقة الوسطى:

ينبغي الإشارة منذ البداية إلى أن استخدام مفهوم الطبقة الوسطى، هو استخدام مجازي، فالماركسية تؤكد أن الطبقة الاجتماعية تتحدد تبعاً لموقعها من ملكية وسيلة الانتاج في أحد أنماط (أساليب) الانتاج الاجتماعي التاريخية، وأن بداية ظهور الطبقات قد بدأ بظهور الملكية الخاصة لوسيلة الإنتاج، وأن البناء الطبقي يتكون من طبقتين رئيسيتين، إضافة إلى طبقات فرعية وسطى أو شرائح (فئات) وسطى في كل نمط. أما النظرية الوظيفية فهي ترى أن الطبقة الاجتماعية تتحدد على أساس مجموعة كبيرة من المعايير، كالمهنة والدخل والثروة وارتفاع درجة الكفاءة الشخصية والقيمة الذاتية واحتكار المركز والوظيفة ونمط المعيشة وغيرها[4]، ولهذا تنوعت مكونات الطبقة الوسطى ومسمياتها وتعدَّدت باختلاف المجتمعات والمعايير المستخدمة بين الفئات الوسطى وغيرها من الطبقات.

وفي هذا الإطار هناك مدرستان لتعريف فئات الطبقة الوسطى وتحديدها. الأولى تركز على حجم الاستهلاك ومستويات الدخول، ومن خلالها يمكن قياس الفئات الاجتماعية للطبقة الوسطى، ضمن تدرج هرميٍ، حسب مستويات الدخول ونمط الاستهلاك. أما المدرسة الثانية، فتأخذ عدداً من المؤشرات، مثل التعليم، ونوعية العمل، وحجم الأسرة، ونوعية المسكن، وطبيعة التنظيمات الاجتماعية، ومستوى الانخراط في مؤسسات المجتمع المدني. ويؤخذ على هذا التعريف صعوبة تصنيف الفئات الاجتماعية[5].

إن الإشكالية الرئيسة للطبقة الوسطى أنها ليست متجانسة، ولا هي موحدة، ويصعب أن تكون كذلك، إنها فئات أو شرائح وسطى، وأن مواقفها تتأثر بأوضاع الطبقات الأخرى في مجتمعاتها وبعلاقاتها بالدولة، وسمات هذه الدولة، إضافة إلى الأوضاع المحيطة بمجتمعاتها[6]. ولهذا اتصفت الطبقة الوسطى بعدم التبلور الواضح الذي ميز غيرها من الطبقات، فالطبقة الوسطى هجين لا تتسم بالانسجام، فقد تضم بعض فئات الفقراء التي حققت حراكاً اجتماعياً صاعداً، أو من أفراد الطبقة العليا الذين لم يتمكنوا من المحافظة أو إعادة إنتاج وضعهم الطبقي بالإضافة إلى عدد من الفئات، وهذا يعني أن الطبقة الوسطى لم تتشكل، ولن تتشكل من خلال بنية قيمية واحدة متجانسة، لكنها تشكلت من خلال تعددية قيمية لتعدد أصولها، وقد أدى هذا كله إلى أن تتعدد الولاءات السياسية والايدولوجية، ولكنها لم تتمكن – ولن تتمكن – من تشكيل تنظيم سياسي أو اقتصادي يعبر عن مصالحها، كما تفعل الطبقتين العاملة والبرجوازية، فالطبقة لا تكتمل بلا وجود سياسي، أي الحزب السياسي الذي يعبر عن مصالحها.

ويرى بولانتزاس أن ماركس يميز بين «الطبقة في ذاتها» و «الطبقة لأجل ذاتها» حيث يقول: «لا تستطيع البروليتاريا أن تناضل ضد السلطة الجماعية للطبقات الحاكمة ما لم تتحول هي ذاتها إلى حزب سياسي متميز»[7]، لكن الطبقة الوسطى تحتضن الاتجاهات السياسية كافة وتعُّد رافداً أساسياً

للمؤسسات كافة بما فيها الأحزاب السياسية، والجماعات الفكرية، ومنظمات المجتمع المدني، إنها الطبقة الوحيدة التي لا تعمل لأجل ذاتها بقدر ما تعمل من أجل غيرها. إن الطبقة الوسطى يتعايش بداخلها أنماط ثقافية متعددة أكثر غنى من أن تختزل إلى واحدة، كمقولة إن المكانة الاجتماعية لفئة الموظفين تحول دون تماهيهم مع العمال، أو المقولة التي تعتبر أن غياب الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج لا يقود بالضرورة إلى وعي طبقي بروليتاري.

وقد تشكلت الطبقة الوسطى تاريخياً وحتى قيام السلطة الوطنية الفلسطينية من العاملين في قطاعات اقتصادية مختلفة سواءً كانوا موظفين عاملين بأجر أم مهنيين وحرفيين، يعملون لحسابهم الخاص، فهي تضم الموظفين الذين يعملون وفق عقود عمل مكتوبة مع وصف وظيفي، والعاملين بالبنوك والشركات، كما أنها تضم المتخصصين والفنيين كالأطباء والمهندسين الذين يديرون أعمالهم بأنفسهم.

وعلى الرغم من عدم وجود تعريف محدد ومتفق عليه للطبقة الوسطى، ولا توجد معايير واضحة لقياسها، فإن د. محمد نصر يرى، أن الطبقة الوسطى هي ذات الدخل المتوسط، أو أنها مجموعة العائلات التي ليست غنية وليست فقيرة ، دون وضع حدود معينة للغنى والفقر، ويضيف بأنها تصنيف اجتماعي يعكس قدرة العائلة على أن تعيش حياة مريحة، وأن يكون لها مسكن ورعاية صحية وفرص تعليم للأولاد وتقاعد معقول وأمان وظيفي ودخل ينفقونه على الإجازات.

وكتعريف إجرائي يمكن أن تضم الطبقة الوسطى:

- التجار وأصحاب المصانع الصغيرة ومن يعملون لحسابهم، والذين لا يؤهلهم دخلهم ولا قوتهم لأن ينضموا لذوي الجاه والنفوذ في الحياة الاقتصادية والاجتماعية.
- المهنيين المستقلين كالأطباء والمحامين والمهندسين والمديرين التقنيين والمثقفين والكتاب والأدباء.

- المبرمجين في مؤسسات برمجة ذات أنشطة دولية، والكوادر الوسطى في الإدارة والمبيعات في شركات دولية كبرى، والاعلاميون لوسائل إعلام دولية، ومديري البرامج والمشروعات في المنظمات غير الحكومية العاملة في أنشطة حديثة كحقوق الإنسان، والمرأة والطفولة والتنمية، والتي تعتمد بشكل أساسي على تمويل المؤسسات التمويلية الأجنبية.

- تميزت الطبقة الوسطى الفلسطينية قبل الاحتلال عن مثيلاتها في الدول المجاورة بخبرتها الفنية الواسعة، وارتفاع المستوى التعليمي لأعضائها، وبالتالي لم تفقد هذه الطبقة قدرتها التنافسية في سوق العمل، وتمكنت من استعاده مواقعها كطبقة واسعة في المجتمعات التي لجأت إليها[8]. وأدى ذلك إلى نمو المدن في دول الجوار كمدن عمّان والزرقاء والرصيفة، ومن مؤشرات ذلك أن نسبة اللاجئين الفلسطينيين الذين يعيشون خارج المجتمعات في الأردن هي الأعلى بين الدول الأكثر استقبالاً للاجئين حيث وصلت النسبة إلى 81.3% من مجموع اللاجئين الفلسطينيين المسجلين لدى الأونروا في الأردن، والبالغ عددهم 1.413.252 يعيش 264322 في 10 مخيمات بالأردن في العام 1997م[9] وقدرهم سلمان حسين أبو ستة عام 1998م بـ 1.741.796 لاجئاً يشكلون 35.3% من مجموع اللاجئين الفلسطينيين، وقدر أبو ستة أيضاً مجموع الفلسطينيين في الأردن لاجئين وغير لاجئين بــ 2.328.308 نسمة يمثلون 29.9% من مجموع الشعب الفلسطيني كله، والمقدر بنحو 7.788.186 للعام 1998م[10] وتعود أسباب ارتفاع نسبة الفلسطينيين - لاجئين وغير لاجئين - في الأردن إلى عوامل القرب الجغرافي والتشابه الكبير في أنماط الثقافة بين سكان شمال ووسط وجنوب كل من فلسطين والأردن، إضافة إلى أن معظم - إن لم تكن كل - الخيارات متاحة للاجئ الفلسطيني في الأردن[11].

ويرى جميل هلال أنه ترتب على الهجرة الفلسطينية الواسعة للخارج أمران : الأول بقاء المدن في الضفة الغربية مدناً صغيرة الحجم، إذ بقيت نسبتها

إلى مجموع السكان ثابتة تقريباً، وبالتالي عدم تكون مركز مديني مهيمن، كما هو الحال في دول المنطقة. والأمر الثاني هو النزيف المستمر للضفة الغربية وقطاع غزة من الفئات الحية من الطبقة الوسطى المتعلمة التي لم تستوعبها سوق العمل المحلية، فاضطرت إلى الهجرة بحثاً عن عمل وفرص حياتية أفضل. وقد حرمت الهجرة الواسعة والمستمرة المجتمع الفلسطيني من القيام بدور فئات ذات مصلحة وطاقة على تبني عمليات تغيير مجتمعي وإحداثها، وتغيير اجتماعي وثقافي. كما ساهمت في سيادة نزعة محافظة في المجتمع غذاها توجه كتلة كبيرة للهجرة من الضفة والقطاع إلى دول الخليج، وتأثيرات تشغيل نسبة عالية من الطبقة العاملة الفلسطينية في اسرائيل، الأمر الذي ولّد قدرة استهلاكية لمنتجات معظمها مستورد من إسرائيل، من دون تنمية قدرة انتاجية للاقتصاد الفلسطيني المحلي[12].

2. خصائص الطبقة الوسطى الفلسطينية:

تعرضت البنية الاجتماعية الفلسطينية في الداخل والخارج لصدمات عنيفة، تركت تأثيراً عميقاً على بنية الطبقة الوسطى وتركيبها، وعلى رؤيتها المستقبلية. ورغم تنوع الأنشطة الاقتصادية التي أصبحت تمارسها الطبقة الوسطى، فإن ظروف الإحتلال وسياساته الاستيطانية، والانقسام الداخلي، والتحولات في البلدان المجاورة منذ أزمة الخليج، وحتى أحداث ما سمي ب ((الربيع العربي)) جعلت الطبقة الوسطى الفلسطينية تتصف بمجموعتين من الخصائص:

أ. الصفات المهنية والاحترافية: ومن هذه الصفات.[13]

1. التمتع بمستويات تعليمية ومهارية مرتفعة.

2. معظمهم يعمل بمؤسسات تمارس أنشطة ذات طبيعة دولية مثل المنظمات غير الحكومية وشركات البرمجيات ذات الانشطة العالمية، و شركات الاتصالات و السياحة الكبرى.

3. رغم أنهم لا يملكون رأسمالاً عينياً، في مؤسسات العمل التي ينتمون إليها، فإنهم يمارسون الهيمنة عليها من خلال قراراتهم بشأنها، وبشأن من يعملون معهم في وظيفة أدنى.

4. يشغلون مواقع عمل تتيح لهم قدراً من الاستقلال النسبي في اتخاذ القرار بحكم فنية الأعمال التي يقومون بها.

5. هم على وعي بالإستراتيجية العامة للمؤسسة، وكذلك الخطط الوسيطة، فضلاً عن البرامج المختلفة للتشغيل المباشر.

6. لديهم قدرات متميزة على التواصل عبر وسائط متعددة من أهمها: اللغات الأجنبية، الحاسوب.

7. يتمتعون بمداخيل مادية مرتفعة بالقياس إلى مستويات الدخول المحلية.

8. يتصفون بالعقلية المهنية الاحترافية، حيث إنهم على استعداد للتنقل بين مؤسسة وأخرى بالمفاضلة بين المزايا المحققة والممكنة.

ب- الصفات الخاصة ببنية الطبقة الوسطى وتركيبتها ومنها:

1. سيولة الطبقة الوسطى وهلاميتها سواءً بين فئاتها أم بينها وبين الطبقة الفقيرة، وبالتالي لا يمكن تحديد حجم الطبقة الوسطى الفلسطينية، بسبب تعدد المحكات المميزة بين الطبقة الوسطى وغيرها. لذلك نجد تبايناً في الدراسات التي أشارت إلى حجم الطبقة الوسطى، ففي الوقت الذي أشار فيه رمزي زكي إلى تلاشي الطبقة الوسطى في دراسته «وداعاً للطبقة الوسطى»[14]، أظهرت دراسة قامت بها، دائرة الاحصاءات العامة الأردنية 2010 تراجع حجم الطبقة الوسطى في الأردن من 41% 2008 الى 29% عام 2010[15]، إلا أن جميل هلال يشير في دراسته: الطبقة الوسطى الفلسطينية: بحث في الهوية والمرجعية الثقافية- بالاستناد إلى بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 1997م – إلى توسع الطبقة

الوسطى الفلسطينية بعد قيام السلطة الوطنية، بالرغم من تراجع نسبة بعض الفئات المحسوبة على الطبقة الوسطى كالعاملين لحسابهم الخاص وهم من يعمل في مصلحته كمالك أو شريك من دون استثمار قوة عمل الآخرين[16].

2. غياب التجانس بين أعضاء الطبقة الوسطى، وهم أقرب ما يكونون فئات تصنيفية - وليست تنظيمية - حسب أحد معايير التمييز الطبقي كالدخل والثروة. وعلى الرغم من اعتبارها - أي الطبقة الوسطى - موجودة في ذاتها، فإنها لا تعمل لذاتها لغياب الوعي الطبقي والمصلحة وعدم وجود التنظيم الذي يجمعها ويعمل لمصلحتها.

3. تشتتها وتنوعها المكاني والمجالي، فهي لا تعمل في مكان واحد أو مجال واحد، الأمر الذي يؤثر على أوضاعها الاقتصادية والسياسية.

4. تباين الآراء والتيارات والتنظيمات التي تنتمي إليها فئات الطبقة الوسطى وتضاربها، حيث توجد تباينات فكرية، قومية أو يسارية أو دينية. واعتقد أن هذا التباين بين فئات الطبقة الوسطى يعود إلى عدم ارتباطها بنشاط اقتصادي محدد أو نمط انتاجي واضح الأمر الذي أدى إلى تنوع وتعدد فئات الطبقة الوسطى.

3ـ الطبقة الوسطى في البيانات الإحصائية[17]:

قدّر الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، عدد السكان في الضفة الغربية وقطاع غزة عام 2014 بنحو 4.550.368 نسمة منهم 2.790.331 بنسبة 61.3% في الضفة الغربية و 1.760.037 بنسبة 38.7% في قطاع غزة. كما قدر الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني عدد المشاركين في القوى العاملة في الضفة والقطاع عام 2012 بنحو 1.097.500 يعمل منهم 833.500 بنسبة 76.1% ومتعطل 261.000 بنسبة 23.9% وأشارت بيانات الجهاز إلى أن هناك تبايناً

واضحاً في نسبة العاملين والمتعطلين، ومعدل الأجور اليومي بين الضفة الغربية وقطاع غزة كما هو مبين في الجدول الآتي:

الجدول (1)

المشاركة في القوى العاملة والعاملين والبطالة ومعدل الأجر اليومي بالشيكل للمستخدمين بفلسطين 2012

	المشاركة في القوى العاملة		العاملون		المتعطلون		معدل الاجر اليومي/ شيكل
الضفة الغربية	731.200	45،4	584.500	79،9	146.700	20،1	100.9
قطاع غزة	363.300	39،9	249.000	68،5	114.300	31،5	63.9
الأراضي الفلسطينية	1.094.500	76،1	833.500	76،1	261.000	23،9	90.9

وبالرجوع إلى البيانات الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء لعام 2014، وبيانات الجدول السابق (1) يتضح ما يأتي :

1. أن معدل الإعالة بالضفة الغربية بحدود 1: 4،8، وبقطاع غزة 1: 7،1، وهذا يعني أن كل عامل بالضفة الغربية يعيل 4،8 أفراد بما فيهم نفسه، والعامل بقطاع غزة يعيل 7.1 أفراد بما فيهم نفسه.

2. إن نسبة البطالة مرتفعة جداً، حيث وصلت عام 2013م بالضفة الغربية إلى 20،1% وفي قطاع غزة إلى 31،5%، وربما تكون الأعلى نسبة بين مناطق العالم كلّها. ومما يزيد الأمر سوءاً أن معدل الأجر اليومي للعامل في قطاع غزة 63،9 شيكل (11،3 دينار)، وهذا يعني أن غالبية سكان قطاع غزة هم من طبقة الفقراء، في حين أن سكان الضفة الغربية أقرب ما يكونون أكثر انتماءاً للطبقة الوسطى.

وتتوافق البيانات أعلاه مع مستويات المعيشة في الضفة والقطاع.

الجدول (2)

مستوى المعيشة في الضفة الغربية وقطاع غزة 201 بالدينار الأردني

	القيمة دينار	
متوسط انفاق الفرد الشهري بالضفة الغربية	188.1	
متوسط انفاق الفرد الشهري بقطاع غزة	109.8	
متوسط انفاق الفرد الشهري في الأراضي الفلسطينية	158.2	
نسبة الأفراد الفقراء في الضفة الغربية		%17.8
نسبة الأفراد الفقراء في قطاع غزة		%38.8
نسبة الأفراد الفقراء في الأراضي الفلسطينية		%25.8
نسبة الفقر المدقع بين الافراد وفقاً لأنماط الاستهلاك الشهري/ الضفة الغربية		%7.8
نسبة الفقر المدقع بين الأفراد وفقاً لأنماط الاستهلاك الشهري بقطاع غزة		%21.1
نسبة الفقر المدقع بين الأفراد وفقاً لأنماط الاستهلاك الشهري في الأراضي الفلسطينية		%12.9

الجدول (3)

التوزيع النسبي للعاملين في فلسطين حسب القطاع والمنطقة 2012م

القطاع	الضفة الغربية	قطاع غزة	المجموع
القطاع العام	15.8	38.8	22.7
القطاع الخاص	70.4	61.2	67.6
إسرائيل والمستوطنات	13.8	-	9.7
المجموع	100	100	100

الجدول (4)

التوزيع النسبي للعاملين في فلسطين حسب النشاط الاقتصادي بين عامي 2000م 2012م

الأنشطة الاقتصادية	2000م	2012م
الأنشطة الانتاجية	%47.7	%37.8
الأنشطة الخدمية	%52.3	%62.2
المجموع	%100	%100

تشمل الأنشطة الاقتصادية الإنتاجية العاملين في الزراعة والصيد والحراجة وصيد الأسماك، والتعدين والمحاجر والصناعات التحويلية، والبناء والتشييد. وتشمل الانشطة الاقتصادية الخدمية العاملين في التجارة والمطاعم والفنادق، والنقل والتخزين والاتصالات، والخدمات والفروع الأخرى. والملاحظة الأساسية من الجدول أعلاه هي انخفاض نسبة العاملين في الأنشطة الانتاجية من 47،7% عام 2000 إلى 37،8% عام 2012، قابلة ارتفاع نسبة العاملين في الأنشطة الخدمية ما بين عامي 2000م و 2012م بنسبة الانخفاض نفسها.

ثانياً- مستقبل الطبقة الوسطى الفلسطينية:

1- طبقة وسطى صاعدة ببناء وخصائص مختلفة عن الطبقة الوسطى السابقة:

على الرغم من أن عدداً من الدراسات توقعت ازدياد حجم الطبقة الوسطى الفلسطينية مستندة إلى عوامل التعليم والهجرة والتحضر والارتباط بجهاز منظمة التحرير والسلطة الوطنية، فإن الجدل المتعلق بازدياد الطبقة الوسطى الفلسطينية، أو انكماشها لم يحسم بعد، واعتقد أن مرد هذا الجدل طبيعة النشأة والتطور التاريخي للطبقة الوسطى، وأن العوامل السابقة التي ساهمت في اتساع الطبقة الوسطى سابقاً لن تكون كافية ولن تقوم بالدور نفسه مستقبلاً.

إن التحولات العالمية الخاصة بظاهرة العولمة، وازدياد المنظمات الدولية بفلسطين أدت - وستؤدي - إلى نشوء طبقة وسطى ببناء وخصائص مختلفة عن الطبقة الوسطى السابقة. فالطبقة الوسطى الصاعدة لا يوجد هيكل ثابت ينظمها بشكل محدد، سواءً على مستوى وجودها أم على مستوى وعيها. إنها تؤدي وظائف دون وجود هياكل أو بنى تمثلها، إنها تمثل خليطاً غير منسجم من شرائح اجتماعية مختلفة تتراوح بين رجال الأعمال والإداريين والعاملين في إدارة المنظمات غير الحكومية والصحفيين وأصحاب المكاتب الاستشارية والعمال والعاطلين عن العمل، كل هؤلاء يوحدهم الاقتصاد العالمي، لكنه غير منسجم ليخلق هوية مشتركة بينهم. وتقوم هذه الشرائح غير المتجانسة،

بعمليات التسهيل والتيسير الفاعل والنشط لتمدد رأس المال العالمي وتوسّعه فنياً وإدارياً[18]. وعليه فإن هذه الطبقة لن تكون قادرة على حمل الهوية السياسية للنظام السياسي الفلسطيني[19].

2ـ تراجع الدور السياسي للطبقة الوسطى الفلسطينية:

بسبب اعتماد بعض الفئات الوسطى على مصادر خارجية، يتوقع أن يتراجع الدور السياسي للطبقة الوسطى، فبعدما كانت هذه الطبقة بمختلف شرائحها القاعدة الاجتماعية الحاضنة لحركة المقاومة الوطنية الفلسطينية والأحزاب السياسية. بمختلف توجهاتها، فإن من الممكن أن تتبدل مرجعية الطبقة الوسطى الفلسطينية من المؤسسات الوطنية الفلسطينية كمؤسسات منظمة التحرير والنقابات العمالية والمهنية إلى مرجعية خارجية تتمثل في المنظمات الدولية المانحة.

وسيشهد الفضاء الاجتماعي مولد طبقة وسطى جديدة، فالتغيرات الجديدة في العالم ستؤدي إلى تغير في المفهوم التقليدي للطبقة الوسطى والقطاعات التي تشملها، إن الأوضاع الراهنة والمستقبلية لن تقصر خصائص الطبقة الوسطى وسماتها على ما يتم تكوينه واكتسابه من خلال الخبرة الخاصة للطبقة الوسطى في المجتمع الفلسطيني، وإنما هناك الوافد من القيم والخصائص التي سوف يزداد تأثيرها المستقبلي، كلما زادت عمليات الاندماج الاجتماعي والثقافي والاقتصادي العالمي، أي ستظهر فئات طبقية وسطى فلسطينية عابرة للحدود والقارات، وهذا يعني أن طبيعة الدور والوظيفة التي تكونت في الأذهان عن الطبقة الوسطى من المحتمل أن تتغير. وستتصف هذه الفئة الجديدة من الطبقة الوسطى بقدرة عالية على الحراك الصاعد من خلال عولمة قوة عملها لمن يدفع أكثر بغض النظر عن جنسيته.

3ـ تراجع دور القطاع العام وهيمنة القطاع الخاص على الطبقة الوسطى الفلسطينية:

في ضوء قيام القطاع الخاص بالدور الحاسم في تشكيل الاقتصاد الفلسطيني، وترسخ اعتماد السلطة الوطنية على المساعدات الخارجية والضرائب المحوّلة من إسرائيل (المقاصة)، وبسبب هذا الاعتماد باتت السلطة الوطنية عرضة للضغوط السياسية، وصار الموظفون في قطاعها العام المتضخم يخشون أي تغيير قد يهدد مصالحهم ومصادر رزقهم، وهذا يعني أن النزعة الفردية ستزداد وتتكرس في مقابل النزعة الوطنية العامة (انظر الجدول رقم 3)، حيث بلغت نسبة العاملين في القطاع الخاص بالضفة الغربية 70،4%، وفي إسرائيل والمستوطنات 13،8% مقابل 15.8% يعملون في القطاع العام، وفي قطاع غزة يعمل 38،8% بالقطاع العام و 61،2% بالقطاع الخاص.

وسيستمر تحول عمالة المواقع الوسطى إلى القطاع الخاص، بفعل عوامل كثيرة منها، ضمور القطاع العام، وتدهور قواعده الانتاجية، واستقطاب القطاع الخاص للعناصر القديمة من كوادر القطاع العام ذات الاصول المهارية والخبرات الإدارية والتنظيمية مع عناصر حديثة أخرى أكثر تأهيلاً ودراية وقدرة على التعامل مع معطيات سوق العمل الحديث ومتطلباته، وسيتغلغل القطاع الخاص في أنشطة وخدمات هي في الأصل من اختصاص السلطة الوطنية، التي ستضطر إلى أن تتخلى عن مسؤولياتها لصالح القطاع الخاص الذي سيسعى إلى تحويل الخدمات الأساسية إلى خدمات مدفوعة الثمن مسبقاً بوساطة بطاقات شحن كبطاقات وقوف السيارات وخدمات الكهرباء والهاتف.

4- الطبقة الوسطى ظاهرة حضرية:

ستكون الطبقة الوسطى ظاهرة حضرية، فالمدن هي الأمكنة التي تتكون فيها فئات متعددة من الطبقة الوسطى، لا سيما تلك التي تتوافر لديها المهارة المعرفية الحديثة التي تتعامل بمهارة وحرفية مع التكنولوجيا الحديثة، التي تتطلبها العولمة والعلاقات الرأسمالية، الأمر الذي سيؤدي إلى مولد فئات جديدة من أمثال العاملين في تكنولوجيا المعلومات، وهي فئة شاسعة وتزداد بازدياد المستخدمين للكمبيوتر والهواتف المحمولة ومن المحتمل أن تكون هذه الفئة عصب الطبقة الوسطى مستقبلاً.

5- الطبقة الوسطى الفلسطينية وشبح البطالة والفقر:

توجد مؤشرات تبين دخول الطبقة الوسطى الفلسطينية إلى مرحلة جديدة طابعها المميز أزمة ممتدة لا يبدو واضحاً كيف ستخرج منها، فالبطالة التي وصلت نسبتها في الضفة الغربية 20،1% وفي قطاع غزة إلى 31،5% وارتفاع معدل الإعالة الذي وصل في الضفة الغربية إلى 1: 4.8 وفي قطاع غزة إلى 1 : 7،1 مع انخفاض في معدل الأجور اليومي للعاملين ليصل إلى ما يعادل 17،1 ديناراً في الضفة الغربية و 11،38 ديناراً في قطاع غزة، يضاف إلى ذلك تزايد نسبة الفقراء لتصل إلى 17،8 في الضفة و 38،3 في قطاع غزة.

ونتيجة لهذه التطورات الاقتصادية والاجتماعية، وما ألحقته من أضرار بالفئات الوسطى، سيتعمق الإحباط وفقدان الأمل بين أبنائها في المستقبل نتيجة لاستشراء البطالة والفقر والغلاء والتهميش.

6ـ ترسيخ النزعة الفردية وتغليب المصالح الشخصية:

تترسخ النزعة الفردية والمتمثلة بتغليب المصالح الشخصية على المصالح الجمعية والجماعية لدى أعضاء الطبقة الوسطى، وهذا يعود للأسباب الآتية:

أ. تبني السلطة الوطنية للنظام الاقتصادي الحر، والذي أوكل للقطاع الخاص الدور الحاسم في تشكيل الاقتصاد الفلسطيني، واعتماد السلطة الوطنية بشكل أساسي على المساعدات الخارجية والضرائب المحوّلة من إسرائيل، وبسبب هذا الاعتماد باتت السلطة الوطنية، عرضة للضغوط السياسية، وصار الموظفون في قطاعها العام المتضخم يقاومون أي تغيير يهدد مصدر رزقهم.

ب. الزيادة الكبيرة في أعداد المنظمات غير الحكومية التي أصبحت بديلاً عن المنظمات الفلسطينية التمثيلية والتطوعية. وهي منظمات احترافية غير مفوضة بتمثيل مصالح جماعة محددة أو تنظيمها.

ج. تراجع نفوذ المنظمات والأحزاب السياسية ومصداقيتها، وتهميش المؤسسات الوطنية الفلسطينية، وهذا سيؤدي إلى صعوبة التعلق برموز نموذجية وطنية.

7ـ تأثر الطبقة الوسطى الفلسطينية بالثقافة الاستهلاكية الترفيه التفاخرية:

ستزداد أنماط الاستهلاك الترفي (التفاخري)، لدى فئة الشباب، لا سيما الشباب الجامعي لأنهم أكثر انتماء للطبقة الوسطى، والأكثر تأثراً بالبعد الاستهلاكي بفعل وسائل الاتصال الحديثة التي أصبحت تنافس مؤسسات التنشئة الاجتماعية التقليدية كالأسرة والمدرسة والتنظيم السياسي، وبهذا أصبح سلوك الشباب يقترب من السلوك التفاخري بعيداً عن أي مضمون إيجابي. وقد أشارت بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني لعام 2011م إلى أن نسبة الأسر الفلسطينية التي لديها جهاز لاقط 93،9% والتي لديها هاتف نقال 95%.

إن انتشار النمط الاستهلاكي الترفي بدرجة مفرطة سيجعل المواطن غير قادر على تحمل أي ضغط أو تقشف، الأمر الذي سيؤدي إلى إغراق المواطنين (الطبقة الوسطى)، بالديون للبنوك، التي تقدم تسهيلات كبيرة، الأمر الذي سيؤثر على الرؤى الاجتماعية والمجتمعية التي أصبحت مرتبطة بالتشوه الطبقي للواقع الفلسطيني.

الخلاصة والاستنتاجات والمقترحات:

تعدُّ الطبقة الوسطى جزءاً أساسياً من البناء الاجتماعي الفلسطيني، وتربطها به علاقات وثيقة، وتحليلها واستشراف مستقبلها يلقي الضوء على واقع مكونات المجتمع الفلسطيني ومستقبلها، ومن خلال العرض السابق، فإن الدراسة قد توصلت الى:

الخلاصة والاستنتاجات:

1. **الطبقة الوسطى الفلسطينية في حالة تغير مستمر**، من حيث معايير التمييز بينها وبين غيرها من الطبقات، أو من حيث الفئات المحسوبة عليها، حيث يلاحظ نمو طبقة وسطى فلسطينية صاعدة، وخصائص مختلفة عن الطبقة الوسطى السابقة، وقد أدى ذلك إلى عدم وجود تعريف محدد متفق عليه للطبقة الوسطى.

2. تتركز الطبقة الوسطى بدرجة أكبر في المدن التي تتواجد فيها مؤسسات السلطة الوطنية ومقار منظمات المجتمع المدني، والهيئات الدولية المانحة.

3. يوجد اختلاف في نسبة الطبقة الوسطى بين الضفة الغربية وقطاع غزة، وهي أكثر نسبة وأيسر حالاً في الضفة الغربية عما هي عليه في قطاع غزة.

4. تمثل الطبقة الوسطى الفلسطينية الضمانة الرئيسة للاستقرار الاجتماعي، باعتبارها المحرك الأساسي للاقتصاد المحلي. ونظراً لاعتماد بعض الفئات الوسطى على مصادر خارجية، فقد أدى ذلك الى تراجع الدور السياسي للطبقة الوسطى.

5. تتسم الطبقة الوسطى الفلسطينية الحديثة ـ لا سيما الشباب الجامعي ـ بالميل المفرط نحو الاستهلاك الترفي التفاخري، الأمر الذي قد يجعل المواطن غير قادر على تحمل أي تقشف، وقد يؤدي إلى إغراق المواطنين لا سيما من الطبقة الوسطى بالديون.

ب. المقترحات:

1. أهمية رصد التحولات والتغيرات التي تطرأ على حجم الطبقة الوسطى الفلسطينية ونسبتها من خلال الاعتماد على مؤشرات متعددة كالدخل والمهنة، ومكان العمل: (حكومي، منظمات مجتمع مدني، هيئات دولية،،) ويمكن تضمين هذه المؤشرات في استمارة الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطينية أو أحد مراكز الأبحاث.

2. أهمية إيجاد التوازن بين مخرجات النظام التعليمي، ومدخلات سوق العمل الفلَسطيني، مع الأخذ بعين الاعتبار تراجع فرص للفلسطينيين في الأقطار العربية.

3. إيجاد برامج وسياسات تؤدي الى تقارب توزيع الطبقة الوسطى الفلسطينية بين المدن الفلسطينية بعضها ببعض، وبينها وبين الريف الفلسطيني.

4. إيجاد برامج وسياسات تدعم الثقافة الانتاجية، وتقلل من ثقافة الاستهلاك الترفي والتفاخري لا سيما بين الشباب الجامعي.

السيناريوهات المستقبلية للطبقة الوسطى الفلسطينية:

في ضوء التغيرات العالمية المتواصلة في المجالات الاقتصادية والسياسية، من المؤكد أن هذه التغيرات سوف تؤثر على الطبقة الوسطى الفلسطينية من حيث مفهومها وفئاتها، ومجالات العمل لأعضائها ولكن هناك تباين حول نسبتها بالنسبة للطبقتين الأخريين، هل ستزداد نسبتها أم ستبقى بحدود معدلها الحالي أم سيقل. ويمكن الحديث في نهاية هذا البحث عن ثلاثة سيناريوهات محتملة هي:

السيناريو الأول:

نمو الطبقة الوسطى بشكل متزايد، إما لحاجة السلطة الوطنية إلى المزيد من الموظفين، أو لزيادة دور القطاع الخاص، أو لكليهما معاً، كما يتوقع أن تؤدي العولمة إلى إيجاد فرص وأفاق جديدة للعمل من خلال تراكم الانتاج في الدولة المتقدمة، الذي سيرافقه فتح أسواق جديدة في البلدان النامية لتصريف هذا الإنتاج.

السيناريو الثاني:

بقاء الطبقة الوسطى الفلسطينية بحدود نسبتها الحالية، لأن إضعافها قد يؤدي إلى الانزلاق نحو الفوضى، والتي سيكون لها آثار سلبية على الجميع.

السيناريو الثالث:

تراجع الدولة عن أداء وظائفها المتمثلة بالتوظيف والخدمات التعليمة والصحية، والتي استفادت منها الطبقة الوسطى، وتركيز القطاع الخاص على العناصر المهارية المدربة، سيؤدي الى انتشار الواساطة والمحسوبية، وبالتالي نمو حالة وجدانية عدائية لدى شرائح كبيرة من الطبقة الوسطى، لكن هذا الفعل سينقصه التنظيم ومقومات الاستمرار، الأمر الذي قد يؤدي الى الفوضى.

الهوامش:

1. محمود عبد الفضيل، التشكيلات الاجتماعية والتكوينات الطبقية في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1988، ص : 192.
2. سعد الدين ابراهيم، مستقبل المجتمع والدولة في الوطن العربي، ط2، منتدى الفكر العربي، عمان، 1988، ص : 267.
3. محمود عبد الفضيل، المرجع السابق، ص : 21.
4. جورج جوروفيتش، دراسات في الطبقات الاجتماعية، ترجمة أحمد رضا محمد رضا، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1972، ص : 18- 19.
5. ابراهيم سيف، الطبقة الوسطى والتحولات في الدول العربية، صحيفة الحياة، 2011/9/27.
6. جميل هلال، الطبقة الوسطى الفلسطينية، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 2006، ص : 37.
7. نيكوس بولانزاس، السلطة السياسية والطبقات الاجتماعية، ترجمة عادل غنيم، ط1، دار ابن خلدون، بيروت، 1980، ص : 61- 62.
8. جميل هلال، مرجع سابق، ص : 54.
9. الأونوروا، تقرير للفترة من 1 تموز 1996- 30 حزيران 1997، جدول رقم 2، ص : 78، الترجمة العربية الملحق رقم (13).
10. سلمان حسين أبو ستة، سجل النكبة 1948 (في الذكرى الخمسين للنكبة)، مركز العودة الفلسطيني، لندن، 1998، ص : 14.
11. عبد العزيز الخزاعلة، اللاجئون الفلسطينيون والاندماج الاجتماعي في المجتمع الاردني، مجلة أبحاث اليرموك، مجلد 18، عدد 3 ب، 2002.
12. جميل هلال، مرجع سابق، ص : 242.
13. محمد عبد المنعم شلبي، العولمة والطبقة الوسطى متعددة الجنسية في مصر، شركة نوابغ الفكر، القاهرة، 2008، ص : 99.
14. رمزي زكي، وداعا للطبقة الوسطى، دار المستقبل العربي، القاهرة، 1997.
15. دائرة الاحصاءات العامة ووزارة التخطيط والتعاون الدولي الأردنية، الطبقة الوسطى لعام 2010.
16. جميل هلال، مرجع سابق، ص : 58، وملحق ب، جدول 1- 4، ص : 299.
17. كافة البيانات مستخلصة من موقع الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.
18. محمد عبد المنعم شلبي، مرجع سابق، ص 58.
19. جميل هلال، مرجع سابق، 266.